الا ارباب العزائم الكامله واما قال امرئ يصنعه المضارع مع ان الموافق
لقوله فصنت صيغه الماضي دلاله على تمرّن وتستر كانه قال امرؤ قنا
نعدو وقت على لئيم مزاليام موصوف لسب فلا اجازيه بل
لا التفت اليه واسه عنه قال ومن هذا يعلم ان تسبني على الحال
وتسب المرؤ يوقت مخصوص ليس بجيد انتهى اقول لا يخ ان
الحال على الحاليه ادخل في المقصود المذكور لان من طبع النفوس عدم
القدرة على الصبر حال سماع السب فاذا صبر حال سماعه لشبه
كان عاده في الحلم والاناه وارصن قوله فصيت الخ مما يؤيد هذا المعنى
عليه الباسد فتامل واما قال فصيت مع ان الموافق لقوله امرئ
صيغه المضارع دلاله على تجدد المضي ومعنى قوله لا تعيبني لا تردني
بلا تريد عيبي اولا يهمني الاشتغال به والاسقام منه فالاول من
عناه بمعنى قصد والثاني من عنائي الالم اي اهمني قوله لدلالة صحه
الاستثنى اي لظهور كون المراد الاستغراق بصحه الاستثنى وان كان
صحه الاستثنى مطلقا لا لارادته الاستغراق قوله ولهذا قلنا الخ لو
جعل الضمير عايدا الى مطلق المعرف باللام لكان الكلام اصح
صحيحا لانه ليس فيه افاده معنى ادراج المعرف بلام العهد الذهني
والاستغراق تحت المعرف بلام الحقيقه كما قرره الشارح فانه مسد
للادراج وضم النشر بقدر الامكان واجب فلذلك حمل الشارح عليه
فالحاصل ان اللام اذا دخلت على اسم الجنس فاما ان يشار بها
الى حصه معينه منه فرادا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا
وتسمى لام العهد الخارجي واما ان يشار بها الى الجنس بحسه

وح اما ان يعتبر بها من حيث هو كما في التعريفات ونحو والرجل
خير من المراه وتسمى لام الحقيقه والطبيعه واما ان يعتبر الجنس من
حيث هو موجود في ضمن الافراد تعريفه الاحكام الجاريه عليه التي
له في ضمنها فاما في جميعها كما في المقام الخطابي وهو الاستغراق او في
بعضها وهو المعهود الذهني **قال المحقق** فان قلت هلا
جعلت العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت
لأن معرفه الجنس غير كافيه في بعض شي من افراده بل يحتاج الى معرفه
اخر انتهى لا يقال معرفه الجنس غير كافيه في معرفه جميع الافراد لانا
نقول بل هي كافيه **نعم** لكن في معرفه ان المحكوم عليه جميع
الافراد وبينهما بون قوله عايد الى اللام اي الى ذي اللام فالمضاف
محذوف قوله ولا بد في لام الحقيقه الخ اشاره الى دفع الاشكال
الذي اورده السكاكي في هذا المقام وحاصله ان تعريف الحقيقه
ان قصد به الاشاره الى الماهيه من حيث هي فهي تعرى عن اثبات
الاجناس التي ليست فيها دلاله على التعيين والكليه نحو رجعي وذكري
والرجعي والذكري وان قصد به الاشاره اليها باعتبار حضورها
في الذهن لم تعر عن تعريف العهد الخارجي وحاصل الدفع اختيار
الشق الثاني ومنع استلزام عدم تعريها عن تعريف العهد مستندا بما
ذكر قوله مثل الرجعي والرجعي حال من انفسها الاجناس واما قيدها بها لان
انما الاجناس التي ليست مثل الرجعي والرجعي هي التي فيها شايبه
الوحده والكليه كرجل والرجل والفرق بين معرفها ومنكرها ظاهر
واعلم ان المحقق الشريف ذهب الى ما قال السكاكي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)